

التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي : بين  
ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي وحفاظ على الوحدة الوطنية

**Ethnic diversity and its implications for the nation-  
building process in the African Sahel region : between the  
necessity of achieving social integration and preserving  
national unity**

د/ مزارة زهيرة

جامعة حسيبة بن بوعلـي - الشلف-

البريد الالكتروني ( Email ) : [zahiramouh@hotmail.com](mailto:zahiramouh@hotmail.com)

ملخص:

إن تراجع نفوذ المدرسة الواقعية ومعها مركزية الدولة برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدولاتية كمحركات أولى للأحداث الدولية ومن بينها المتغير الإثني لا سيما في دول أفريقيا مما جعل النزاع بين مختلف الأقليات على اختلاف أصولها وانتماءاتها ظاهرة شائعة جداً. يعتبر المشكل التنزع الاثني من بين المشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه عمليات بناء الدولة الأفريقية الحديثة خاصة على صعيد الوحدة الوطنية، فالمجتمع الأفريقي يتألف من جماعات قبلية؛ إذ لم تعرف البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بعد استقلالها في الستينيات من القرن العشرين الوحدة القومية بالمعنى المتعارف عليه في الدول الأوروبية، ولا يزال النمط القبلي، هو النمط المهيمن في أجزاء واسعة من أفريقيا.

**الكلمات المفتاح:** التعدد الاثني، بناء الدولة، تكامل الاجتماعي، الوحدة الوطنية، الاستقرار الأمني.

## Abstract

The decline in the influence of the Realistic school and with it the centrality of the state, Attention to new non-state actors has emerged as the primary drivers of international events, including the ethnic variable, especially in African countries, which has made conflict between different minorities of different origins and affiliations a very common phenomenon. The problem of ethnic strife is among the problems that have faced and are still facing the processes of building the modern African state, especially at the level of national unity. The African society is composed of tribal groups, The countries of sub-Saharan Africa, after their independence in the 1960s, did not know national unity in the sense that is common in European countries, and the tribal style remains the dominant style in large parts of Africa.

**Key words:** Ethnic pluralism, Social integration, National Unity, Security stability.

### مقدمة:

تتسم القارة الأفريقية بقدر عال من التعدد والاختلاف الإثني كأحد أبعاد التنوع الأفريقي الذي يغلب على كافة المجالات والسمات في القارة، وهو ما جعل العديد من دول المنطقة تشهد اتساعاً في الصراعات بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وهذا ما يفسر انتشار أزمة الاندماج الوطني في العديد من المجتمعات الأفريقية، حيث نرى أن تعدد الولاءات في العديد من الدول الأفريقية خاصة دول منطقة الساحل الأفريقي نتج عنها فجوة بين النخب الحاكمة وبين الشعوب من جهة والصراعات التي تتعلق بالهوية؛ إذ تسعى كل فئة اجتماعية

فرض سيطرتها داخل المجتمع بغية التأثير على السلطة المركزية لخضوع واستجابة لمطالبها وقد تلجأ هذه الفئة إلى استخدام أساليب سياسية أو استخدام العنف ضد مؤسسات الدولة الذي يعرقل بدوره مسار وأداء الوظيفي للمؤسسات ويجعلها عاجزة عن أداء مهامها بسبب تفشي الفوضى في أوساط المجتمع.

إن التعدد الاثني في المنطقة والاحساس بعض الإثنيات بالتهميش من قبل السلطة المركزية ساهم بشكل مباشر في دخول هذه الدول في دوامة اللااستقرار الأمني وعرقلة استكمال عملية بناء مؤسسات الدولة. فرغم أن معظم دساتير الدول منطقة الساحل الأفريقي تنص على مبادئ الديمقراطية لكنه لم يتم تجسيدها واقعياً، بالإضافة إلى غياب سياسات واستراتيجيات هادفة لتطوير البنية التحتية للمؤسسات الدولة، ووضع رؤى مشتركة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي يمكن من خلاله الحفاظ على الوحدة الوطنية وعمل على تطوير الأداء الوظيفي للمؤسسات لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة في دول المنطقة.

### اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهم التنوع الاثني في عرقلة عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي؟

## 2. التنوع الاثني من منظور النظري

يعد المفهوم الإثنية ethnicity من أكثر المفاهيم إثارة للجدل وعدم الاتفاق على مضامينها ودلالاتها فهي ظاهرة معقدة وقابلة للتغير لارتباطها بالكيانات السياسية، الاجتماعية، الثقافية حديثة التكوين، فهي جزء من الصراعات بين تيارات مختلفة التي تمثل حالة الاستقرار النسبي للكيان الذي تنتمي إليه. لذلك نجد هذه الظاهرة قوية في بعض

البلدان ولاسيما في دول عالم الجنوب الذي عانى من الاستعمار في مراحل تاريخية سابقة، سنحاول في هذا المحور عرض مختلف التعريفات لمصطلح الإثنية.

## 1.2 تعريف الإثنية:

يعود لفظ الجماعة الإثنية ethnic Group في جذوره إلى اليونانيين فكلمة اتنوس تعني عندهم الشعوب التي لم تصل إلى درجة مقبولة من التحضر والتمدن، أما في التقليد الكنسي فإن هذا اللفظ كان يطلق على غير المسيحيين.

يعد مصطلح الإثنية قديم النشأة إلى أنه لم يظهر بصورته الحالية إلا حديثاً ويعتبر كارل دويش من الأوائل الذين استخدموا هذا المصطلح في صورته الجديدة، في كتاباته التي نشرت عام 1953 وخصص لدراسة الظاهرة الإثنية بشكل غير مباشر باستخدام مصطلحات أخرى كالقومية والتنوع القومي، والاختلافات القومية.

وقد وردت الإثنية في قاموس المورد بمعنى اثني أو عرقي وتشير في الشأن الموسوعة البريطانية encyclopediabritannice إلى أن الجماعة الإثنية هي جماعة اجتماعية أو فئة مستبعدة من السكان في المجتمع الأكبر، تجمعها روابط مشتركة من عرق ولغة وثقافة، أما في موسوعة الأمريكية فقد ورد ذكر الجماعة الإثنية بخصائص معينة مثل العرق، القومية، الدين أو اللغة أو المولد أو الدولة القومية.

ويلاحظ أن المصطلح الإثنية ورد في أغلب الكتابات العربية بمعنى العرقية، يجد بعض الباحثين صعوبة التفريق بين الجماعة الإثنية والجماعة العرقية، إذ يستخدم هذين المصطلحين في الغالب كمترادفين، ولذلك فإنه من المفيد التمييز بينهما وتوضيح الآثار السلبية الناجمة عن التعدد الإثني وعدم التجانس بين الجماعات التي تتكون منها الدولة،

فأعضاء الجماعة العرقية يرتبطون مع بعضهم البعض في الأساس بروابط بيولوجية تميزهم عن غيرهم، ولكن في ذات الوقت يشتركون مع غيرهم من أعضاء الجماعات الأخرى المجاورة في روابط الدين واللغة والعادات والتقاليد.

## 2.2 ما مقصود بالاثنية:

يرى بعض الباحثين أن الإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين (عبيد، 2016، صفحة 98).

وقد يجمع أعضاء الجماعة الإثنية لغة واحدة ودين واحد وأعراف متميزة وشعور التوحد، والافراد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية، شيء ضروري وهام لهذه الجماعات. ويرى بعض الباحثين أن الإثنية هي عملية تشكيل وصياغة هوية الجماعة والتي يمكن تفسيرها بلغة القرابة، ولها جذور عميقة في التاريخ وترتبط بالسلطة السياسية (أحمد الزروق، 2015، صفحة 35).

أما الإثنية المسييسة politicized ethnicity ويقصد بها أنها شكل من أشكال التعبئة السياسية وراء مطالب يتبعها السلوك السياسي من جانب أبناء الجماعة سعيًا منهم لفرض الاستجابة لمطالبهم على النظم الحاكمة، هذه الإثنية تأخذ عدداً من أشكال تتراوح بين تقديم المطالب عبر النظم (أحمد أمل، 2013، صفحة 19)

ويختلف الباحثون حول أهمية الروابط الأساسية للجماعة الإثنية، فيركز فريق على اللغة والدين ويضيف فريق آخر رابط الأرض والوعي بالأصل المشترك، ويضيف الفريق الثالث خصائص التكوين النفسي، وذلك ترتبط الجماعة الإثنية بالانتماء المشترك، والعضوية

الإجبارية لأعضائها، والتفرد الثقافي والجهوي، وتتميز الروابط الإثنية بالخصائص التالية:  
(أحمد الزروق، 2015، صفحة 38)

- أ- أنها وراثية وليست مكتسبة، فهي تعبر عن مصير الفرد وحتمية بحكم الميلاد، وتعتمد هذه الرابطة على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها.
- ب- يرتبط أفراد الجماعة الإثنية ويشتركون مع بعضهم البعض في جملة من القيم والمعتقدات.
- ت- وجود اختلافات واضحة داخل الجماعات الإثنية ترتبط بمتغيرات نابذة من خارج الجماعة وأخرى من داخل أعضائها تؤدي في نهاية الأمر إلى وجود تباينات داخل الجماعات الإثنية الواحدة.
- ج- تتلائم مع المواقف والسياسيات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه ولاءات فرعية متعددة.

وبإيجاز فإنه يمكن القول، أن مفهوم الإثنية يشير إلى هوية تستند إلى:

- 1- ممارسات ثقافية معينة تتضمن جملة من الرموز، والمعتقدات تشكل جوهر الجماعة الإثنية.
  - 2- الاعتماد في الأصل والتاريخ والماضي المشترك، متفق عليه بين أعضاء الجماعة الإثنية.
  - 3- شعور بالانتماء إلى جماعة تمكن أعضائها اكتساب هوية اجتماعية خاصة وتأكيدا في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة.
- وتأخذ علاقات التفاعل بين أفراد المجتمع الذي يتسم بالتعدد الإثني أحد الأشكال الآتية: (أحمد الزروق، 2015، صفحة 39)

**1-** التنافس، وهو شكل أولى لعلاقات التفاعل بين الأفراد دون أن يصل إلى حد الصراع على الموارد، ويسمح هذا الشكل بوجود علاقات اقتصادية تتجه نحو الصراع والتكيف والاستيعاب.

**2-** الصراع، ينشأ من شعور الأفراد والجماعات بأهمية هويتها الإثنية الخاصة، ويتجه النظام السياسي في هذه الحالة إلى تعزيز وتقوية الأقليات والجماعات الإثنية الصغيرة، ويقترن ذلك بتعبئة الاختلافات في المجتمع.

**3-** التكيف، وهي محاولة الأفراد الإبقاء على علاقات التعاون في شكل التنافس فيما بينهم وبين جماعتهم الإثنية المختلفة أي محاولة تنظيم العلاقات التي يواجهونها في حالي التنافس والصراع.

**4-** الإستيعاب، وهي عملية يقترب من خلالها الأفراد من بعضهم البعض محل الآخر محل الذات، ويشترك الأفراد في المسائل التي كانت تفرقهم في الماضي وتسود حالة قبول الآخر رغم الاختلافات المتعددة والإثنية بذلك تختلف عن العرقية التي تقوم على العاصب السلافي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات (عبيد، 2016، صفحة 99)

كما هناك خلط بين مفاهيم الإثنية من جانب، ومفاهيم العرق والعرقية من جانب آخر، وهو ما وجد له صدى في البيئة الأفريقية شديدة التنوع الإثني، حيث يتم استخدام هذه المفاهيم كمترادفات، ولقد كان هذا الخلط منذ نشأة مفهوم الإثنية، إلا أن بعض الباحثين يستخدمون مفهوم القبيلة والقبلية عند تعامله مع الواقع الإثني الأفريقي بما يحمل دلالة على أن الغرب يضع الأسود حتى الآن في مرتبة دنيا وأكثر تخلفاً، لكن يمكن القول،

إن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة، في حين تحتل الهوية والعلاقات الثقافية جوهر العلاقات داخل الجماعة الإثنية.

ومما سبق يتضح أن ما يميز الجماعة الإثنية عن غيرها من الجماعات الاجتماعية هو وجود تقاليد ثقافية مشتركة، ذات شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، تضيف على أعضائها، خصائص ثقافية تميزهم عن غيرهم، من الجماعات الأخرى.

**3. إشكالية الاندماج الاجتماعي وتصاعد النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيره على عملية أداء المؤسسات للدولة.**

لفهم مشكلات دول الساحل الأفريقي يتوجب علينا طرح قضية التعدد الإثني في المنطقة وما ترتب عنها من النزاعات الداخلية التي تساهم في انهيار مؤسسات الدولة ودخولها في دوامة الأزمات مستعصية.

نظراً لكون الدولة الواحدة تضم العديد من الجماعات ذات التنوع اللغوي والديني والعرقي والقبلي، فضلاً عن الجماعات الوافدة إليها، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية ولنظام الحاكم ، ففي ظل وجود جماعات إثنية داخل الدولة الواحدة، بثقافتها السياسية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض وتصارع بين الانتماءات القبلية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، التي تعترف بالولاء للوطن ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات في دولة ما. فهذه الجماعات المهمشة تلجأ عادة إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها وضغط على

النخب الحاكمة لاستجابة لمطالبها، الأمر الذي يفجر حرباً أهلية، ويخلق حالة اللااستقرار السياسي والأمني في الدولة. (بغدادى، 2000، صفحة 207)

إن تفشي ظاهرة النزاعات الاثنية في منطقة الصحراء الكبرى هو نتيجة الموروث التاريخي للاستعمار، كونه رسم حدود مصطنعة لهذه الدول بموجب مؤتمر برلين، دون مراعاة امتدادات كياناتها العرقية والقبلية، فالحدود الإقليمية للدول المنطقة نادراً ما تتطابق مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها. (بن نوى ، 2015، صفحة 51)

ويمكن القول أن حالة عدم الاستقرار الدائم في منطقة الساحل الأفريقي والتي اتخذت شكل نزاعات محلية قائمة على الخلاف على الأرض، أو على الهوية القومية، أو على الدين، فبعد أن نالت المستعمرات الأفريقية استقلالها نشأت فيها دول لم تراع فيها عوامل القوميات والإثنيات المختلفة، بل عمدت على تقطيعها بشكل اعتباطي، وبالنظر إلى مصالح وظروف خارجة عن إرادة الشعوب الأفريقية وتطلعاتها (روكرز، 1986، صفحة 63)، فعجز النظم السياسية الأفريقية ساهم في نشوب حالة عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والإيديولوجي والعربي في معظم الدول الأفريقية.

فتصاعد حدة النزاعات بين الجماعات الاثنية المهمشة وبين النخبة الحاكمة أصبح يشكل خطر على الوحدة الوطنية ومصالحها العليا وعلى الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة كذلك يعرقل عملية بناء الدولة ومسار التنمية لهذه الدول الهشة.

فبناء دولة حديثة مستقلة في منطقة الساحل الأفريقي دون مراعاة البيئة الاجتماعية وغياب الأسس ومرجعية دستورية تحدد فيها طبيعة نظام ومهام موكل لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى استحواذ النخب الحاكمة على مقاليد الحكم بطريقة غير شرعية، دفع بهذه النخبة البحث على آليات ووسائل التي تضمن بقائهم واستمراريتهم في

الحكم وحفاظ على مصالحهم، فمنذ استقلال فمعظم الدول الأفريقية بما فيهم الدول المنتمية إلى قوس الأزماتي لا زالت تعاني من هشاشة مؤسسات الدولة وضعف أدائها الوظيفي الذي يكاد ينعدم باستثناء الوظيفة القهرية. فالسياسة المنتهجة عبر مختلف النظام السياسية في الأفريقية جعلتها عاجزة وغير قادرة على التكيف مع مستجدات وتغيرات الاقليمية التي أثرت بشكل مباشر على السلطة المركزية، وهذا مدلت عبارة دانيال بل **Daniel Bell** على أن الدولة المعاصرة أصبحت مضطرة إلى التخلي عن مهامها التقليدية لتتفرغ لعالم متشابك تدير عبره علاقاتها الدولية المعقدة، ولكنها اكتشفت أنها عاجزة عن التكيف مع التعقيدات التي أفرزتها العولمة (عبد الحي، 2014، الصفحات 116-112)

يمكن القول أن مشكل التنوع الاثني في منطقة الساحل الأفريقي أخذ طابع اقليمي ودولي منذ نهاية الحرب الباردة، أين أصبح الاهتمام بفواعل غير دولانية في تأثير على الاستقرار الاقليمي وحتى الدولي، لذلك نجد أن غياب حوار والاتصال بين السلطة المركزية والفئات الاجتماعية المهمشة وأمام عجز الدولة عن التكيف مع التغيرات واستجابة لمطالب الشعب، ظهرت حركات احتجاجية محاولة تغيير النظام السياسي إلى نظام تراه الأقليات أكثر عدالة، وفي مقابل نجد بعض القبائل وعشائر الذين لديهم امتدادات الاقليمية تسعى إلى نيل حكم ذاتي والاندفاع نحو الانفصال وتكوين دولة مستقلة عن الدولة الأم باعتبارهم أن لهم الأولوية في ممارسة واستحواذ على مناصب العليا في الدولة.

وقد ينتج الصراع بين مختلف الشرائح الاجتماعية نظراً لخصوصية التركيبة الاجتماعية للمنطقة أو بين قبيلة معينة والسلطة المركزية، وقد يكون سبب هذا الصراع محاولات فرض الرؤى والوجهات الثقافية على المجموعات المؤسساتية الأوسع، وتكون عمليات الصراع

والحركات الاحتجاجية سمات متأصلة في المجتمعات البشرية، وتؤثر في أبعاد التغير الاجتماعي التنظيمية والرمزية وهي عمليات تقود إلى تطور مؤسسي في جهاز الدولة وأدائها. فالممارسات لا تنهي الصراع داخل الدولة وإنما تعمل على تأجيله مما يؤدي إلى دوامة من الصراعات الإثنية أو السياسية، تتخللها استراتيجيات لا يحلها إلا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي.

فتساعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها المنطقة خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات روبرت جاكسون ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية (شيللر، 1999، صفحة 21)، انطلاقاً من حروب وصراعات التي شهدتها المنطقة جنوب السنغال وحتى ليبيريا، ولا شك أن هذه الصراعات تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانحيار المؤسسات الدولة، فضلاً عن شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات، إلا أن الفوضى القائمة في أفريقيا هي نتاج لزيادة الصراعات في غرب أفريقيا، فقد وصفت أفريقيا بأنها تطرح نموذجاً للفوضى العارمة.

وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الأفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة مثل تشاد والسودان، وهناك بعض الدول الأفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانحيار الدولة مثل مالي (حميدي، 2004، صفحة 44)

كما تشهد منطقة الساحل الأفريقي فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في تحقيق التنمية، فالانحيار الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي، إذ يرى كلا من إبراهيم البدوي ونيكولاس سامباني أن كثرة الحروب الأهلية في أفريقيا ليس مردها التباينات القبلية واللغوية البالغة، ولكن مردها الفقر،

والاعتماد الكلي على الموارد الأولية على وجه خاص، والإخفاق في المؤسسات السياسية  
(مبا، 2010، صفحة 21)

ومن ناحية أخرى فإن التفاوت الاجتماعي -الاقتصادي الحاد بين الطبقات  
والشرائح المختلفة يسهم هو الآخر في تعميق حدة عدم التلاحم الوطني بين أبناء الجماعة  
الوطنية الواحدة وذلك بسبب تباين الأنماط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الفئات  
الاجتماعية.

وهذا ما أكده فيرنفال **J.Sfurnival** بقوله يزداد الوضع سوءاً داخل الجماعة  
الوطنية إذا ما اقترن الانقسام الإثني بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي، لأن ذلك سوف يؤدي  
إلى اهتمام كل جماعة إثنية بمطالبها الخاصة، توصل فيرنفال من خلال دراسته الميدانية أن  
التعددية الإثنية ستعكس سلباً على استقرار ووحدة الجماعة الوطنية ككل، وذلك باقتران  
التعدد الإثني بالوضع الاجتماعي (ابراهيم، 2001، صفحة 35)

فالمشكل الذي تعاني منه معظم دول الساحل الأفريقي يكمن في مدى تحقيق  
الانسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الحديثة، فكل طائفة أو  
أقلية أو قبيلة تحاول فرض لغتها وثقافتها على بقية الجماعات الإثنية الأخرى الأمر الذي  
يؤدي إلى نشوب نزاعات حادة بين الشرائح الاجتماعية، وهذا ما نلمسه بوضوح بينجريا  
من خلال الصراع ما بين المجموعات الإثنية الثلاث الهوسا فولاني في الشمال والايو في  
الشرق، واليوروبا في الجنوب.

وبالمقابل نجد أن النخب السياسية تسعى لخلق الأزمات الداخلية بانتهاج سياسات عشوائية  
مثلاً قام الرئيس الأسبق لتشاد تومب الباي بانتهاج سياسة مركزية صرفه تجاه الأقاليم  
المختلفة، وهي سياسة أسهمت في حدوث حركات تمرد وعصيان مما عرض وحدة الدولة

إلى التفكك وعدم الاستقرار نتيجة لانتشار النزاعات الإثنية-إقليمية (ابراهيم، 2001،  
صفحة 74)

#### 4. بناء استراتيجية سياسية هادفة لتحقيق الوحدة الوطنية واستكمال عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي

لبناء منطقة آمنة من التهديدات الأمنية (التمثيلية، اللاتماثلية) لابد من ترسيخ القيم  
الديمقراطية وفق خصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية الدينية بما يحقق وحدة الوطنية، والذي  
يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار للدول المنطقة من خلال دعم التقارب في الرؤى والتفاهم  
والتسامح بين الشرائح الاجتماعية والنخب الحاكم واسترجاع الثقة التي تضمن استمرارية  
وبقاء مؤسسات الدولة.

فالمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي تقتصر بدرجة الأولى على البعد  
السياسي الذي يحدد مستقبل النظام السياسي، فمعظم الدول المنطقة تعاني من عجز اشتراك  
مختلف الفئات الاجتماعية في النشاط السياسي يطلق عليه باسم "الاستبعاد" ويعد من  
صور الظلم الاجتماعي، أي بمعنى حرمان أفراد من الفرص التي ينبغي أن تكون متاحة  
للجميع وهي المشاركة في الحياة السياسية، فغياب الإرادة السياسية وضعف الأداء المؤسسي  
وانتشار الفساد والبيروقراطية في معظم الدول الساحل الأفريقي جعلها منها مصدراً  
للتحديات الأمنية.

فتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة لابد أن تكون هناك إرادة سياسية داخلية تعمل  
على وضع صيغ وبرامج سياسية واقتصادية تنموية وتكوين نخب قادرة على تسيير شؤون  
الدولة امكانيات المادية والبشرية المتاحة، وعمل كذلك على ترسيخ مبادئ الديمقراطية  
بإشراك جميع الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية، وهذا يتطلب:

1- العمل على خلق آليات ومؤسسات جديدة تعمل على تطبيق سياسات أمنية مشتركة.

2- تجسيد البرامج التنموية في المجالات المختلفة منها ( الموارد المائية، الحفاظ على البيئة، الاهتمام بالزراعة وتعزيز الأمن الغذائي، توليد الكهرباء في المناطق الهشة).

3- الاعتماد على الحوار والتعاون في حل الخلافات والنزاعات في المنطقة والابتعاد عن الطابع العسكري.

4- احترام الدولة وضماتها لحقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم المدنية، وفي مقدمتها الحق بالتجمع، وحرية الرأي والتعبير، وبالتالي التحول من المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الأهلية، مثل القبيلة إلى المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الحديثة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، الذي تقوم بتجميع المطالب المادية المباشرة للمواطنين والتعبير عنها بأسلوب سياسي، وتعكسها في برامج سياسية لتنفيذها، وإقامة انتخابات حرة ونزيهة ومنظمة.

5- حسم إشكالية الهوية والاندماج الوطني، وغرس قيم الولاء الوطني على نحو تخففي فيه نبرات الانفصال، وتعزز فيه هوية المواطنة والولاء لدولة الوحدة الوطنية بحيث تكتسب الأولوية على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو مذهبية أو مناطقية.

6- تعزيز الهوية الوطنية من خلال خلق الوعي السياسي لدى الفئات الاجتماعية وإغلاق ملف التمرد والمطالبة بالانفصال وإقامة الحكم الذاتي.

7- تبني مبدأ الحوار المباشر مع قادة الحراك في الداخل، والاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية وفق المتطلبات القانونية والدستورية.

- 8- أن تقوم الحكومة باستبعاد كافة القيادات الإدارية والعسكرية التي تبث تورطها في قضايا الفساد.
- 9- حل كافة المشاكل المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.
- 10- إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية، وإعادة صياغة المكونات ذات الصلة بهوية الوحدة الوطنية على نحو أكثر عمقاً.
- 11- تحسين نوعية التعليم الحكومي، ودعم استراتيجيات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وتعميم إلزامية التعليم المجاني في المراحل الأساسية والثانوية.
- 12- تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية.
- 13- غرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتعزيز فيه هوية المواطنة والولاء للدولة بحيث تتقدم هوية الوطن على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو قبلية أو منطقية.
- 14- سن القوانين والتشريعات لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، في المناطق الجغرافية المختلفة، لذلك يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام وهذا من شأنه أن يجعلهم أكثر إلماماً ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية، وهذا ان حصل يدل على أن دور الممثلين المنتخبين يمتد لتعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

## الخاتمة

إن التعدد الإثني في المنطقة شكل عاملاً أساسياً من عوامل الجدل السياسي غير المحسوم على الساحة السياسية، لما له من تأثيرات متعددة الأوجه على الاستقرار المؤسسات الدولة بما يتضمن ذلك وحدتها واندماجها الوطني، بالرغم من أن معظم الدول هذه المنطقة تصنف ضمن الدول الهشة (ضعف أداء الوظيفي للمؤسسات)، إلا أن هذه الأخيرة تبذل جهود من أجل إعادة بناء دولة ديمقراطية قادرة على احتواء أي تهديد أمني يعرض الدولة للانهيار؛ وهذا الأمر يتطلب وضع برامج تنموية تهدف إلى دمج مختلف الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية، إلا أن هذه المبادرة تفتقر للممارسة، إذ نجد معظم الخطابات الرسمية والمشاريع التنموية التي تهدف لاحتواء النزاعات القائمة بين الفئات الاجتماعية لم تتجسد واقعاً، مما يتوجب على الحكومات إعادة النظر في سياستها وبناء استراتيجيات أكثر فعالية لتجاوز الأزمة الإثنية التي باتت تشكل خطر على أمن الدولة وعلى مستقبل النظام السياسي.

للحفاظ على الوحدة الوطنية في دول الساحل الأفريقي لابد من مراجعة التركيبة الاجتماعية وثقافتها وادماج مختلف الشرائح الاجتماعية في كافة مؤسسات الدولة وذلك من خلال إقامة حوار بناء بين مختلف الاثنيات خاصة الحركات المتمردة للوصول إلى حلول السلمية، ووضع سياسات تنموية وفق قدرات المادية للدولة وتنفيذ في مختلف أقاليم الدولة خاصة الأقاليم المهمشة والتي تنعدم فيها الخدمات والمرافق العمومية، كل هذه خطوات تساهم في تغيير من الأداء الوظيفي للمؤسسات الدولة من خلال تنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات والمشاريع التنموية وتحقيق نوع من الاستقرار الأمني والسياسي

### قائمة المراجع:

#### 1- الكتب:

- 1- اشرف محمد عبيد. (2016). قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999. مصر : المكتب العربي للمعارف.
- 2- باسم رزق عدلي مرزوق. (2015). الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي دراسة مقارنة. مصر : المكتب العربي للمعارف.
- 3- حسان بن نوى . (2015). تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- 4- عبد السلام ابراهيم. (2001). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 5- عبد السلام ابراهيم بغدادى. (2000). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز الوحدة العربية.
- 6- محمد الرشيد أحمد الزروق. (2015). مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا. مصر : المكتب العربي للمعارف.
- 7- محمد إمام أحمد أمل. (2013). الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا دراسة مقارنة. مصر : المكتب العربي للمعارف.
- 8- هربرت شيللر. (1999). المتلاعبون بالعقول. (عبد السلام رضوان، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.

- 9- وليد عبد الحي. (2014). جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة وأبامة في الوطن العربي. بيروت: المركز للأبحاث ودراسات السياسات.
- 10- يوسف روكز. (1986). إفريقيا السوداء سياسة وحضارة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

## 2- المقالات العلمية

- 1- آدم بمبا. (2010). النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي. سلسلة دعوة الحق، 243.
- 2- عبد الرحمن حسن حميدي. (أكتوبر، 2004). الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل. قراءات إفريقية.